لان ذا لا يورث الشبا والورود النظر الخ قلت لقوله خاصة قبض رسول الله
عليه السلام وما نقلت الى ما منه والنظر الى ما منه والجمال الشتاع بالنظر عند عامة العلماء
خلافا لاصحاب الظواهر وينظر من محارمه الى ما وراء البطن والظهر والفخذ حتى يجوز ان
ينظر منها الى الوجه والرأس والصدر والساقين والعضدين والشعر الذي ظهرها وظهرها
ومحزها الاصل فيه قوله تعالى ولا يبدين من زينتهن الا لبعولتهن او آبائهن الآية والمراد
بالزينة مواضعها التي تزين لانه مما يباح النظر اليها ولكن كني بالزينة عن مواضعها
فبقي ما عدا مواضع الزينة داخلا تحت نص التحريم مواضع الزينة هي الراس والشعر
الصدر والعضد واليد والقدم والساق والوجه ولان البعض يدخل على البعض من غير
استيذان وخشمة وربما يكون هي مكشوفة هذه المواضع مستثنى لاعمال البيت من الخبز
والطبخ والغسل فلو حرم مناعليه النظر الى هذه المواضع للحارم مع امرهم اياه بصلة
الرحم والتزاور لافضى الى الحرج والحرج كله من يحرم نكاحه على التابيد بنسب او رضاع
او صهرية ولو انها اي الصهرية بزنا هو الاصح لوجود المعنيين فيه وقيل ان كانت المصاهرة
بالزنا لا يجوز له ان ينظر الا الى وجهها وكفيها كالاجنبية لان شهوة الجناية فيه بطريق
العقوبة على الزاني لا بطريق النوبة فلا تظهر في حق سقوط حرمة النظر فيبقى حراما على ما كان
ويجوز للرجل ان يسمع ما حل نظره اليها من غير ان يكون النظر لتعلق الحاجة الى ذلك
في المصافحة والمخالطة ولان الامة توارثت خلفا عن سلف من لدن رسول الله الى يومنا
هذا في مصافحة الحارم ومعانقتهم ويروى انه عليه السلام كان يقبل راس فاطمة ويقول
اجد منها ريح الجنة وقال عليه السلام من قبل رجل امه فكانما قبل عتبة الجنة فان خاف
الشهوة على نفسه او عليها لم ينظر واعتزل لان النظر عن شهوة والمس عن شهوة

نوع زنا العين النظر والمس زنا اليد والبطش
والرجل زنا الرجل والخطا الى الفرج يصدق ذلك كله او يكذب والزنا حرام بجميع انواعه
ويدخل في المحارم اخذ فليحبت من ذلك ولا بأس بالخلوة بها والسفر معها لقوله عليه السلام
الا لا يخلون رجل بامرأة يضلهما سبيل فان ثالثهما الشيطان معناه ليحرم لها قد ان مباح
لان يخلو بها بذوات محارمه وقال عليه السلام لا تسافر المرأة فوق ثلثة ايام وليالها
الا ومعها زوجها او ذو رحم محرم منها قد ان لا بأس بان تسافر مع المحرم وينظر من احد
العينين ان الشهوة الى ما ينظر اليه من محارمه لانها تحتاج الى الخروج لحوائج مولاها في اكثر
مهنتها فصار حالها من جميع الوجوه كحال المرأة مع محارمها ولو كانت ام ولده اي مكاتبة او
مدبرة او مستسعاة على قول ابي نوح لوجود الحاجة وقيام الرق فيهن وفي المستسعاة خلاف
لابي يوسف ومحمد بناء على انها كالمكاتبة عنده وحرة مدبونة عندهما وفي الخلوة بها اي بامة
الغير والسفر معها قولان في قول البعض يباح كما في ذوات المحارم وفي قول بعضهم لا يبيح
لا يباح لعدم الضرورة فيهن والاصح انه لا بأس بذلك اذا امن الشهوة على نفسه وعليها لانقد
يبيعها الى حاجته من بلد الى بلد ولا يجد محرما يخرج معها وهي تحتاج الى من يسير بها وينزلها
الا ترى ان امة المرأة قد تقع حاجتها وتخلو به ولم يمنع من ذلك احد كذا في تبيين الحقايق
واذا اراد ان يشتريها نظر اليها مرتين مرة بعد مرة وقت الشراء وان خاف الشهوة حتى جاز له ان يمس
صدرها وساقها وذراعها ورأسها ويقلب شعرها لان هذه المواضع ليست بعورة وقيل لا يجوز له
النظر وقت الشراء به خوف الشهوة للضرورة ولا يجوز للمشتري اذا اشتهى او كان اكبر رأيه
ذلك لان الحاجة تندفع بما دون هذا القدر المبالغة ومقدار المالية يعرف على ما بالنظر دون المس وفي
غير حالة الشراء يباح النظر والمس بشرط عدم الشهوة والخصي والمجبوب والمخنث الذي يفعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)